ISSN: 3079-062X
مجلة علمية محكمة نصف سنوية تصدر عن الجمعية الليبية للعلوم التربوية والإنسانية
https://alasala.alandalus-libya.org.ly/ojs/index.php/aj/index

التحول نحو ـ اقتصاد الحرب ـ تحليل الاقتصاد السياسي لإعادة توجيه الإنفاق العام في ظل تصاعد النزاعات الدولية

د. خليفة عبد الحفيظ الغناي*
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - أجدابيا
kalifakv1970@gmail.com

تاريخ الاستلام 3/12 / 2026م تاريخ القبول 7 / 5 / 2026م

Transitioning Towards a "War Economy": A Political Economy Analysis of Public Expenditure Reallocation amidst Escalating International Conflicts

DR: [Khalifa Abdelhafiz Al-Ghannai]
Faculty of Economics and Political Science – Ajdabiya

Abstract

The study examines the issue of the "war economy" as a fundamental transformation in the structure of the contemporary international system. It focuses on analyzing the economic and political dimensions of the shift in public spending from civilian and developmental sectors to the military-industrial sector. The research is built on a central hypothesis that the continuous escalation of geopolitical tensions has led to the adoption of fiscal policies characterized by increasing militarization. This, in turn, has imposed significant costs on the global economy, resulting in the depletion of human resources and the erosion of the social contract between the state and society.

The study aims to provide a critical perspective that seeks to achieve a balance between the necessity of strengthening states' defense capabilities and safeguarding human security objectives. This is pursued through proposing a comprehensive practical framework that integrates legislative and executive recommendations, contributing to the preservation of sustainable development gains. This approach is situated within the context of a turbulent and rapidly changing world.

حقوق النشر © للمؤلف/للمؤلفين 2025. ينشر هذا البحث بموجب رخصة المشاع الإبداعي Creative Commons (CC BY-NC

The study adopts a descriptive-analytical approach to identify the dynamics of structural transformations in public budgets, alongside a deductive method aimed at assessing the socio-economic impacts of these transformations. Among the most prominent consequences are the phenomena of “social depletion” and “structural unemployment,” resulting from the decline in investments in vital sectors such as education and healthcare. The study also incorporates a comparative statistical analysis reflecting the “welfare gap.”

The main findings indicate a positive correlation between the rise in military expenditure, on the one hand, and the increase in public debt and unemployment rates, on the other..

Keywords: War Economy, Public Spending, Opportunity Cost, Militarization of the Economy, Political Economy of Conflicts.

الملخــص

يستعرض البحث قضية "اقتصاد الحرب" بوصفها تحولاً جوهرياً في هيكل النظام الدولي المعاصر، حيث يركز على دراسة وتحليل الأبعاد الاقتصادية والسياسية لظاهرة تحويل الإنفاق العام من القطاعات المدنية والتنموية إلى قطاع الصناعات العسكرية، وبنى البحث على فرضية محورية مفادها أن التصاعد المستمر في حدة التوترات الجيوسياسية أسفر عن اتباع سياسات مالية تتسم بعسكرة متزايدة، الأمر الذي أدى إلى تكبيد الاقتصاد العالمي تكلفة مرتفعة، نتج عنها استنزاف الموارد البشرية وتقويض العقد الاجتماعي بين الدولة والمجتمع.

وهدفت الدراسة إلى تقديم رؤية نقدية تسعى لتحقيق التوازن بين ضرورة تعزيز القدرات الدفاعية للدول وحماية أهداف الأمن الإنساني، وذلك من خلال اقتراح إطار عملي شامل يدمج توصيات تشريعية وتنفيذية تساهم في الحفاظ على مكتسبات التنمية المستدامة ويأتي هذا الطرح ضمن سياق عالم مضطرب ومليء بالمتغيرات المتسارعة.

واعتمدت الدراسة منهج وصفي تحليلي لتحديد ديناميكيات التحولات الهيكلية في الموازنات العامة، بجانب منهج استنباطي استهدف تقييم الآثار الاجتماعية والاقتصادية المترتبة على هذه التحولات، ومن أبرز هذه التداعيات ظاهرتا "الاستنزاف الاجتماعي" و"البطالة الهيكلية"، الناتجتان عن تقلص الاستثمارات في القطاعات الحيوية، مثل التعليم والرعاية الصحية، مع تحليل إحصائي مقارن يعكس "فجوة الرفاه".

وتمثلت اهم النتائج في وجود علاقة طردية بين تصاعد الإنفاق العسكري من جهة، وارتفاع الديون العامة وزيادة معدلات البطالة من جهة أخرى.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد الحرب، الإنفاق العام، تكلفة الفرصة البديلة، عسكرة الاقتصاد، الاقتصاد السياسي للنزاعات.

المقدمة:

شهد النظام الدولي في الأعوام الأخيرة تصاعدًا ملحوظًا في النزاعات المسلحة والتوترات الجيوسياسية، ما انعكس بشكل جذري على هيكل السياسات الاقتصادية والمالية على المستوى العالمي، لم يعد نمو هذه النزاعات مجرد ظاهرة سياسية عابرة، بل أصبح محركًا أساسيًا لإعادة صياغة أولويات الحكومات، حيث اتجهت العديد من الدول نحو توجيه الجزء الأكبر من مواردها المالية إلى القطاعات العسكرية والأمنية على حساب الاستثمارات التنموية والاجتماعية، هذا الميل المتزايد نحو الإنفاق العسكري أدى إلى بروز ظاهرة **"اقتصاد الحرب"** التي باتت سمة بارزة في المشهد الاقتصادي الحديث على الساحة العالمية، ووفقًا لتقارير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام، بلغ الإنفاق العسكري العالمي رقمًا قياسيًا قدره 2887 مليار دولار في عام 2025، بزيادة سنوية بلغت 2.9% عن عام 2024، وان كان اللافت للانتباه أن فقط ثلاث دول (الولايات المتحدة- روسيا- الصين) استحوذت مجتمعة على 1480 مليار دولار ، أي نحو 51%من الاجمالي العالمي وهي الأعلى منذ عقود. وهذا يعكس نزعة متنامية نحو **"عسكرة السياسات المالية"** استجابة لحالة الغموض التي تكتنف الوضع العالمي.

ويمتد أثر اقتصاد الحرب ليشمل قطاعات متعددة. فهو لا يقف عند حدود نقل الأموال إلى صناعة الأسلحة وتكديس الترسانات فحسب، بل يتعدى ذلك ليُحدث تغييرات جذرية في أنماط الإنفاق العام إذ يفرض هذا النمط الاقتصادي أولوية متطلبات الأمن القومي على حساب الاحتياجات التنموية والرفاه المجتمعي، نتيجة لهذه التحولات الكبيرة تواجه الحكومات تحديات اقتصادية واجتماعية معقدة، أبرزها تصاعد معدلات التضخم، وتفاقم العجز المالي، وزيادة أعباء المديونية، هذه التحديات تنعكس بصورة سلبية على القطاعات الحيوية كالتعليم والصحة، مما يؤدي إلى إضعاف فرص التنمية البشرية المستدامة، لا سيما في الدول النامية التي تتحمل عبء انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي وزيادة تكاليف التمويل. (عبدالله، 2025، ص12)

وفي ظل استمرار الأزمات الدولية وتأثيراتها المضاعفة، تواجه الميزانيات العامة

في الدول العربية أيضًا اختبارات صعبة، بحسب ما أفاد به التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المنطقة العربية ليست بمعزل عن هذه التحديات إذ تعاني من آثار النزاعات الإقليمية التي تستنزف حصة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي عبر نفقات أمنية متزايدة وهذا الواقع يستدعي ضرورة تحليل أعمق لـ"الاقتصاد السياسي" لتوجيه الموارد العامة نحو تحقيق التوازن بين متطلبات القوة العسكرية والاستقرار الاقتصادي.

ويسعى البحث الحالي إلى دراسة العلاقات المعقدة بين التصاعد المستمر للنزاعات الدولية وإعادة تشكيل السياسات المالية الحكومية، مع التركيز على تقييم التداعيات بعيدة المدى لهذا التحول على "العقد الاجتماعي"، وكذلك على قدرة المجتمعات على التصدي لأزمات تقلص رأس المال البشري وتزايد الفجوات في منظومة الحماية الاجتماعية.

إشكالية الدراسة:

يتناول البحث سؤال جوهري أساسي في هذا الموضوع حول ما مدى أثر تحول الأولويات المالية للدول نحو "اقتصاد الحرب" على استدامة الإنفاق التنموي والاجتماعي في ظل تصاعد النزاعات الدولية الراهنة؟

للإجابة على هذا التساؤل الرئيس، يتطلب الأمر التعمق في مجموعة من الأسئلة الفرعية التي تُسهم في تحليل الأبعاد المختلفة لهذه الإشكالية، بهدف الوصول إلى نتائج علمية تدعم الحلول المقترحة وتقديم توصيات بنّاءة، ومن أبرز هذه الأسئلة:

1- ما مفهوم اقتصاد الحرب ضمن السياق الحديث للاقتصاد السياسي؟

2- ما هي العوامل والدوافع التي تؤدي إلى توجه الدول نحو زيادة الإنفاق العسكري على حساب القطاعات الأخرى؟

3- كيف تتغير بنية الموازنة العامة للدول وآليات تمويلها خلال فترات النزاعات الدولية؟

4- ما هي التداعيات الاقتصادية والاجتماعية المترتبة على هذا التحول، وكيف يتأثر بذلك قطاع التنمية البشرية، بما في ذلك الصحة والتعليم؟

5- ما هي الاستراتيجيات الممكنة لتحقيق توازن مستدام بين متطلبات الأمن القومي وأهداف التنمية الاجتماعية؟

أهداف الدراسة:

تتمثل الأهداف العلمية لهذا البحث في تحليل أبعاد مفهوم "عسكرة الإنفاق" ودراسة تأثيراتها على مسارات التنمية، وذلك من خلال التركيز على النقاط التالية:

1- تعميق الفهم النظري للجذور التاريخية والفكرية لمفهوم "اقتصاد الحرب" وتحليل بنيته في إطار الفكر الاقتصادي الحديث.
2- دراسة العوامل الجيوسياسية والضغوط الأمنية التي تدفع الدول لتوجيه مواردها نحو الإنفاق العسكري بشكل متزايد.
3- تحليل الهياكل المالية للموازنات العامة واستعراض التغيرات في توزيع الموارد بين القطاعات الدفاعية والخدمات المدنية.
4- تقييم التكلفة التنموية الناجمة عن تصاعد التسلح وتأثيراتها على استدامة القطاعات المرتبطة بتنمية الإنسان واستقرار المجتمعات.
5- صياغة نموذج استراتيجي يوازن بين حماية السيادة الوطنية وتعزيز الأمن الإنساني من خلال توصيات سياسية فعالة.

أهمية الدراسة:

تحظى الدراسة بأهمية كبيرة نظراً للتحولات الجيوسياسية المتسارعة التي أفرزت مفهوم جديد **"اقتصاد الحرب"** كواقع يفرض نفسه على السياسات المالية الدولية وتتجسد هذه الأهمية في محورين أساسيين:

- **الأهمية العلمية (النظرية):** تتمثل في محاولة وضع إطار مفاهيمي وتحليلي يربط بين مفهوم "الأمن القومي"، بمعانيه الدفاعية، وبين **"الأمن الإنساني"**، بعناصره التنموية، ومعالجة الفجوة القائمة في المكتبة العربية حول دراسات **"الاقتصاد السياسي للنزاع"**، لا سيما في ظل ندرة الأبحاث التي تتناول تأثير الإنفاق العسكري على استدامة الموارد الاجتماعية، وذلك ضمن سياق الدراسات المنشورة في المجلات الإنسانية الموثوقة.
- **الأهمية التطبيقية (العملية):** تزويد صناع القرار بتحليل معمق للمخاطر الناتجة عن استنزاف الموارد الاجتماعية لصالح القطاعات العسكرية. وتسليط الضوء على الآثار طويلة الأمد لهذا التحول على مؤشرات التنمية البشرية، مما يسهم بدوره في دفع عجلة تبني سياسات مالية أكثر توازناً وفعالية في مواجهة المستجدات والأزمات الدولية.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية المطروحة، تم الاعتماد على منهجية متكاملة تجمع بين المنهجين الوصفي التحليلي والاستنباطي.

- **المنهج الوصفي التحليلي:** استخدم لرصد ظاهرة اقتصاد الحرب وتتبع تطوراتها التاريخية، مع التركيز على تحليل البيانات المالية والإحصائية المستخلصة من

التقارير الدولية، مثل تقارير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) والتقارير الصادرة عن البنك الدولي، وذلك لفهم أنماط التغير في الموازنات العامة للدول.

- **المنهج الاستنباطي:** ليستخلص نتائج عامة تتعلق بالآثار الاجتماعية والإنسانية الناجمة عن إعادة توجيه الإنفاق العام. وذلك من خلال الانتقال من تحليل المؤشرات الاقتصادية الكلية إلى استنتاج تأثير تلك المؤشرات على الفرد والمجتمع، وبالأخص في قطاعي الصحة والتعليم.

حدود الدراسة:

تم تحديد نطاق الدراسة استناداً إلى المعايير التالية لضمان تحقيق معالجة علمية دقيقة:

- **الحدود الموضوعية:** تحليل الاقتصاد السياسي فيما يتعلق بإعادة توجيه الإنفاق العام من القطاعات المدنية إلى القطاعات العسكرية، مع دراسة الآثار المترتبة على ذلك من حيث التنمية الاجتماعية والاستقرار الاقتصادي.

- **الحدود الزمنية:** تشمل الدراسة الفترة ما بين عام 2023 وعام 2025، وهي مرحلة تاريخية والأكثر وضوحاً فيما شهدت تغييرات واسعة في طبيعة النزاعات الدولية، بدءاً من **"الحرب على الإرهاب"** وصولاً إلى النزاعات الجيوسياسية الحديثة التي ساهمت في إعادة تشكيل بنية الاقتصاد العالمي.

- **الحدود المكانية:** تحليل النظام الدولي بشكل عام، واعتماد أمثلة ومؤشرات مأخوذة من مناطق جغرافية متنوعة بهدف استخلاص استنتاجات عامة تفسر ظاهرة(اقتصاد الحرب) على المستوى العالمي بعيداً عن التركيز على سياق دولة واحدة بعينها.

الخطة البحثية:

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري لاقتصاد الحرب. المطلب الأول: ماهية اقتصاد الحرب وتطوره التاريخي. المطلب الثاني: الاقتصاد السياسي للنزاعات الدولية المعاصرة. المبحث الثاني: آليات وأنماط إعادة توجيه الإنفاق العام في ظل النزاع. المطلب الأول: هيكلة الموازنات العامة (المدافع مقابل الزبد). المطلب الثاني: الاستراتيجيات التمويلية وإدارة الديون الاستثنائية. المبحث الثالث: الانعكاسات الاقتصادية والاجتماعية للتحول نحو اقتصاد الحرب. المطلب الأول: الآثار الاقتصادية الكلية والضغوط الهيكلية. المطلب الثاني: الآثار الاجتماعية وتآكل مؤشرات الأمن الإنساني. الخاتمة والنتائج والتوصيات.

المبحث الأول ـ الإطار المفاهيمي والنظري لاقتصاد الحرب:

خلال السنوات الأخيرة، برز "اقتصاد الحرب" كأحد أكثر الظواهر تعقيداً ضمن سياقات الاقتصاد السياسي الدولي، فلم تعد النزاعات المسلحة تمثل مجرد عرقلة مؤقتة لمسارات التنمية، بل تحولت إلى عامل رئيسي يُعيد تشكيل أولويات الدول على المستويين الوطني والعالمي لفهم هذا التحول بعمق، يصبح من الضروري استعراض الأطر النظرية التي تفسر كيف أن تصاعد التوترات الجيوسياسية للدفع بالدول إلى منح الأولوية للأمن الدفاعي على حساب رفاه الإنسان، وهو ما يظهر من خلال استعراض التطور التاريخي والفلسفي لمفهوم اقتصاد الحرب، مع تحليل الفروق الأساسية بين المفاهيم التقليدية للحروب والأساليب الحديثة للنزاعات الهجينة في ظل هذا، لم يعد الاقتصاد مجرد وسيلة دعم للحرب، بل بات ساحة أساسية للصراع ذاته، يساهم في تشكيل طبيعة ونتائج النزاعات، وهذا الواقع الجديد يسبب تحديات عميقة حيث يفرض ضغوطاً غير مسبوقة على النظم الاجتماعية ويهدد بتفكيك رأس المال البشري داخل المجتمعات المتضررة من هذه النزاعات.

المطلب الأول ـ ماهية اقتصاد الحرب وتطوره التاريخي:

اقتصاد الحرب لغويًا هو الأسلوب المادي والمالي الذي تعتمده الدولة لدعم أنشطتها الحربية، أما واصطلاحياً هي انعكاس التدابير الاستثنائية التي تعتمدها السلطات لإعادة تكييف عمليات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك بشكل يهدف إلى تعزيز المنظومة العسكرية عبر التاريخ، تطور هذا المفهوم من نموذج "اقتصاد القلعة" الذي ساد في العصور الوسطى إلى مفهوم "الحرب الشاملة" في القرن العشرين، حيث باتت الحروب تمتد آثارها لتشمل الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات وليس الجيش النظامي فحسب (حباس، 2024، ص8).

وفي ظل التحولات العالمية الراهنة، أشار تقرير صادر عن معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI) إلى تسجيل زيادة ملموسة في الإنفاق العسكري العالمي عام 2024، حيث بلغ 2718 مليار دولار أمريكي، بارتفاع نسبته9.4% مقارنة بعام 2023، ما يعد أكبر قفزة سنوية منذ عام 1988 (SIPRI, 2025، ص3) هذا النمو الهائل يعكس تغيرًا جذريًا نحو "اقتصاديات النزاع"، الذي يُفضل توجيه الموارد نحو تعزيز الأمن القومي عبر العسكرة، على حساب مفهوم "اقتصاد السلم" الذي يهدف لاستثمار الموارد لتحقيق الازدهار الاقتصادي والمجتمعي.

وتميز اقتصاد الحرب في العصر الحديث بخصائص جديدة مثل انتشار "الحروب الهجينة"، التي تمزج بين الاستخدام التقليدي للقوة العسكرية والهجمات السيبرانية والضغوط الاقتصادية الممنهجة، وفي ظل هذا النوع من النزاعات أصبح الخط الفاصل بين زمن السلم وزمن الحرب غير واضح مما أدى إلى نشوء ظاهرة "العسكرة المستدامة"، التي تترك بصمتها العميقة على ميزانيات الدول وفق تقرير البنك الدولي لعام 2025، تسبب هذا التحول في إضعاف قدرة عديد من الدول النامية والأسواق الناشئة على توفير فرص العمل ومكافحة الفقر المدقع، حيث تم تحويل الاستثمارات من مشاريع البنية التحتية الحيوية إلى القطاعات الدفاعية والعسكرية (World Bank, 2025,168).

وتتجاوز تداعيات هذا التحول الجانب المالي إلى التأثير العميق على مفاهيم "الأمن المجتمعي" فمع تحويل الإنفاق من مجالات التعليم والرعاية الصحية إلى تعزيز القوة العسكرية، ينخفض تدريجيًا الاستثمار في رأس المال البشري، مما يهدد تقديم خدمات أساسية للأجيال القادمة ويضعف قدرتها على النهوض بالمجتمعات.

ومن خلال استعراض البيانات الحديثة للإنفاق العسكري العالمي تكشف عن تزايد الأولويات الممنوحة للتسلح على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فهذه المؤشرات تؤكد الحاجة إلى مراجعة السياسات الحالية لتحقيق توازن يضمن الأمن الوطني دون الإخلال بمسار الرفاه والتنمية المستدامة.

جدول رقم (1): تطور الإنفاق العسكري العالمي والعبء العسكري (2023-2024)

البيان	عام 2023	عام 2024	نسبة التغير (%)
إجمالي الإنفاق العسكري العالمي (مليار دولار)	2485 (تقديراً)	2718	%9,4
حصة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي الإجمالي العالمي	%2,3	%2,5	%8,7
متوسط الإنفاق العسكري كنسبة من الإنفاق الحكومي	%6,9	%7,1	%2,9
متوسط الإنفاق العسكري للفرد (دولار)	311	334	%7,4

المصدر: من إعداد الباحث بالاستناد إلى بيانات: ورقة معلومات معهد ستوكهولم (SIPRI)، اتجاهات الإنفاق العسكري العالمي لعام 2024، أبريل 2025، ص5

يشير هذا التزايد في "العبء العسكري" إلى أن العالم يمر " البطالة الهيكلية" وهى مرحلة تعيد فيها الدول صياغة أدوارها الاقتصادية فبدلاً من التركيز على تحقيق التوازن الاجتماعي وتهيئة بيئة مستقرة للتنمية المستدامة، تجد الدول نفسها تحت وطأة الضغوط الإقليمية والدولية، مما يدفعها إلى التورط في سباقات تسلح تستهلك جزءاً

كبيراً من مواردها الوطنية في هذا السياق تظهر العلاقة الوثيقة بين السياسة الخارجية والسياسة المالية، حيث تؤدي التوترات الجيوسياسية في مناطق مثل الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية إلى اعتماد الحكومات لسياسات تقشفية تؤثر على النواحي الاجتماعية، في مقابل ارتفاع غير مسبوق في معدلات الإنفاق الدفاعي. (الشافعي،2025، ص53)

على سبيل المثال، تشير الإحصائيات إلى أن الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط قد ارتفع بنسبة 15% خلال عام 2024، ليصل إلى 213 مليار دولار بناءً على تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام الصادر في عام 2025، وهذا يعكس تحوّلاً جوهرياً في أولويات الإنفاق العام، حيث يُفسح الجانب التنموي المجال لجانب أمني وعسكري متزايد (الهيئة العربية للدراسات الاستراتيجية، 2025).

ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن اقتصاد الحرب لم يعد مجرد استجابة مؤقتة للأحداث العسكرية، بل تحول إلى نموذج مستدام يعيد هيكلة العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطن. فقد بدأ دور الدولة الذي كان يتمحور حول الرعاية والخدمات الاجتماعية بالتراجع لصالح دور أمني يهدف إلى حماية الدولة من التحديات الخارجية والداخلية هذا التحول يفتح الباب أمام تساؤلات عميقة حول كيفية إدارة الموارد الوطنية وسط هذه التعقيدات المتزايدة، ويعزز الحاجة إلى دراسة الأبعاد الاستراتيجية للاقتصاد السياسي للنزاعات المعاصرة، وكيف تشكّل **"عسكرة الانفاق"** قرارات السياسة العامة.

المطلب الثاني ـ الاقتصاد السياسي للنزاعات الدولية المعاصرة:

يساعد الاقتصاد السياسي للنزاعات الدولية المعاصرة في فهم التغيرات الهيكلية التي طالت دور الدولة بصفتها جهة فاعلة أساسية في إدارة الموارد ومواجهة التحديات الجيوسياسية. فبعد أن كان دور الدولة مقتصراً على تنظيم الأسواق الاقتصادية، استعادت مكانتها الحيوية متحملةً مسؤوليات الأمن القومي عبر تطبيق مفهوم "عسكرة الانفاق" ويكشف هذا التحول عن تفاعل متزايد بين أهداف السياسة الخارجية واستراتيجيات السياسة المالية، حيث باتت الدولة تعتمد على أدوات مالية ونقدية لتحقيق مجموعة من الأهداف المزدوجة تتضمن تحسين جودة الحياة وتعزيز القدرات العسكرية وتنفيذ استراتيجيات الردع. (إدريس، سعيد نوح2026، ص22)

وفي ضوء ذلك تشير البيانات الواردة في تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام لعام 2025 إلى تصاعد الإنفاق العسكري على المستوى الدولي بشكل ملحوظ خلال العقد الأخير، حيث بلغ ذروته مع نهاية عام 2024 ويعكس هذا الاتجاه إدراك

الدول المتزايد لأهمية القوة العسكرية كعامل أساسي لضمان الأمن والاستقرار ضمن بيئة دولية تتسم بالاضطراب وعدم اليقين الدائم، إن هذا التوجه يعزز فهم الروابط المعقدة بين الديناميكيات الاقتصادية والاعتبارات الجيوسياسية في السياق العالمي الراهن (معهد ستوكهولم، 2025).

وهذه التوجهات تُلقي بظلالها على الاقتصاد المجتمعي بشكل كبير، إذ تُعيد الدول توجيه الفوائض المالية وحتى الموارد المستدانة نحو تعزيز القاعدة الصناعية العسكرية في المقابل، يؤدي تراجع الاستثمار في مثل هذه القطاعات الحيوية مثل التعليم والخدمات الاجتماعية، مما يضعف شبكات الحماية الاجتماعية ويقلل من الدعم للرأسمال البشري ومن أبرز مظاهر عسكرة الاقتصاد أنها تُنتج ديناميكية مزدوجة بشأن السياسات المالية؛ حيث تتبنى الدول المنخرطة في نزاعات استراتيجيات توسعية على المستوى الدفاعي مقابل سياسات انكماشية تؤثر سلباً على القطاعات المدنية.(الزبيدي، 2025، ص18)

وبحسب تقرير البنك الدولي لعام 2025، فإن تصاعد التوترات الجيوسياسية تسبب في زيادة كبيرة بحالة عدم اليقين دولياً، مما انعكس سلباً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو الاقتصادات الناشئة (البنك الدولي،2025، ص160)، هذا الأمر حدّ من قدرة هذه الدول على تحقيق أهداف تنموية طويلة الأجل وضمان أمن مجتمعي مستدام وعلاوةً على ذلك، لا تقتصر عسكرة الانفاق على زيادة الإنفاق الدفاعي فحسب، بل تشمل أيضًا إعادة صياغة بنية الاقتصاد الكلي لتلبية متطلبات الحرب، وهو ما يؤدي إلى تفاقم أزمة الديون نتيجة تمويل العجوزات الناجمة عن الإنفاق العسكري الضخم.

وفي هذا الإطار يتناول التقرير الاقتصادي العربي الموحد التأثيرات السلبية لهذه الديناميكية على اقتصادات الدول العربية التي تعاني من تداعيات الأزمات الإقليمية والدولية، ويسلط التقرير الضوء على الفجوات التمويلية والعجز المالي الذي بات ظاهرة شائعة في هذه الدول؛ بسبب الهيمنة المتزايدة للأولويات العسكرية على حساب القطاعات الأخرى.

وفيما يلي عرض بالأرقام والبيانات من خلال الجدول التالي الذي يوضح أهم مؤشرات الإنفاق العسكري العالمي وتأثيراته الاقتصادية: (التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2025، 457)

جدول رقم (2): مؤشرات الإنفاق العسكري العالمي وتأثيراته المالية (2024)

المؤشر الإحصائي	القيمة / النسبة	الدلالة الاقتصادية والسياسية
إجمالي الإنفاق العسكري العالمي	2718 مليار دولار	أعلى مستوى تاريخي يعكس سيطرة الهاجس الأمني على تخصيص الموارد.
نسبة النمو السنوي (2023-2024)	%9,4	تعتبر هذه القفزة السنوية الأكبر منذ عام 1988، مما يعكس تسارعاً في التوجه نحو عسكرة الاقتصاد والموارد.
العبء العسكري (نسبة من الناتج المحلي)	%2,5	ازداد نصيب الصناعات الدفاعية من الثروة الوطنية بشكل ملحوظ، ما يؤكد التركيز على تعزيز القدرات العسكرية.
الإنفاق العسكري للفرد عالمياً	334 دولار	يبرز هذا المنحى حجم التضحية بالبعد الإنساني ورفاه الأفراد لصالح الأولويات الجماعية المتعلقة بالتسلح.
نمو الإنفاق العسكري في الشرق الأوسط	%15	يمثل هذا التوجه استجابة واضحة للتوترات المتزايدة، مثل حرب غزة والنزاعات الإقليمية الأخرى المحيطة.

المصدر: استخرجت البيانات وحُللت من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات: معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI 2025)، والتقرير الاقتصادي العربي الموحد (2025).

وعند تحليل هذه البيانات يظهر بوضوح أن الوصول بالإنفاق إلى حوالي2.7 تريليون دولار في عام 2024 يعكس ما يُعرف بـ "تكلفة الفرصة البديلة" التي غالباً ما تُهدر على حساب التنمية البشرية ، وهذا يُوضح أن كل دولار يتم توجيهه نحو منظومات الصواريخ يأتي على حساب تمويل برامج اجتماعية تستهدف دعم التنشئة وتحفيز تطوير رأس المال البشري، السبب الرئيسي وراء هذا الاتجاه يكمن في تفضيل مفهوم "الأمن العسكري" على "الاستنزاف الاجتماعي"، إذ تعتمد الدول نهج العسكرة كوسيلة لحماية مصالحها في خضم صراع الموارد السيادي، غافلةً عن أن هذا المسار يسفر على المدى البعيد عن تآكل نوعي في رأس المال البشري وينعكس ذلك سلبياً على جودة قطاعات الحياة الاجتماعية مثل التعليم والصحة، نتيجة تفاقم العجز المالي مع تنامي المديونية المستمرة لا تقتصر التداعيات على الجانب الرقمي فحسب، بل تتجاوز ذلك لتؤثر على مستوى الرفاه العام للمجتمع، حيث يصاحب ذلك تصاعد شعور بعدم الأمان المجتمعي وتشويه لبيئات التنشئة التربوية بفعل طبيعة الإنفاق المرتبطة بالصراعات العسكرية. (Akadiri et al., 2025.P15)

وتداخل السياسات الخارجية مع السياسات المالية والنقدية يفرض تحديات في تحقيق توازن بين الاحتياجات الدفاعية والحماية الاجتماعية الدولة تواجه ضغوطاً دولية

تعجّل عسكرة الاقتصاد، بينما تحاول الوفاء بالتزاماتها الداخلية لضمان مستوى معيشي كريم هذا التداخل بين المال والسلاح يؤدي إلى عدم استقرار السياسة المالية ويجعلها تحت رحمة التقلبات الجيوسياسية، مما يعيق التنمية المستدامة (البنك الدولي، 2025، 160).

وفي ظل هذا الواقع يؤدي التحول التدريجي نحو اقتصاد معتمد على العسكرة إلى تغيير مفهوم السيادة ليصبح مرتبطاً بالمرونة المالية وقدرتها على مواجهة النزاعات الطويلة تتطلب هذه الظروف دراسة استجابة الموازنات العامة للضغوط وآليات إعادة تخصيص الموارد وتأثيرها على هيكل الميزانيات الحكومية.

المبحث الثاني ــ آليات واتجاهات إعادة هندسة الإنفاق العام في ظل النزاع:

تعد التغيرات الجذرية التي طرأت على الهيكلية المالية للدول هي استجابة حتمية لتفاقم النزاعات المسلحة والتدهور المستمر في الأوضاع الجيوسياسية حيث إن إعادة هيكلة الإنفاق العام لا تقتصر فقط على مجرد تعديل الأرقام بل تتعداها إلى إعادة تحديد الأولويات الوطنية، حيث تبرز "احتياجات الأمن" على رأس القائمة، غالبًا على حساب "أهداف التنمية" وبالاستناد إلى البيانات المستخلصة من تقارير معهد ستوكهولم للسلام الدولي (SIPRI،2025 البنك الدولي (GEP،2025، ص12) والتقرير الاقتصادي العربي الموحد الصادر عن (صندوق النقد العربي وشركائه2025، ص45)، يتضح أن الاقتصاد السياسي العالمي يشهد تحولًا بنيويًا كبيرًا، يتمثل هذا التحول في انتقال النفقات العامة تدريجيًا بعيدًا عن الاستثمار في رأس المال البشري، الذي يُعتمد عليه لتحقيق التنمية المستدامة، لصالح دعم القدرات العسكرية المدمرة. فهذا الاتجاه يخلق فجوة عميقة تؤثر سلبًا على عمليات التنشئة الاجتماعية وتهدد مستقبل الرفاهية للسكان" فجوة الرفاه" بشكل عام.

المطلب الأول ـ إعادة تشكيل الموازنة العامة وازدواجية "المدافع مقابل الزبد:

تمثل معضلة "المدافع مقابل الزبد" تجسيدًا للتوتر الدائم في السياسة المالية بين تلبية الحاجات الدفاعية ومتطلبات الإنفاق الاجتماعي والخدمي في السياق العالمي الراهن، حيث تشير الإحصاءات الى ارتفاع متوسط العبء العسكري العالمي إلى2.5% من الناتج المحلي الإجمالي وعلاوة على ذلك، بلغ نصيب الفرد العالمي من الإنفاق العسكري 334 دولاراً، وهو أعلى مستوى منذ عام 1990. (Geng et al.,P14 2026)

ولا تقتصر عمليات إعادة تنظيم الإنفاق على إعادة توجيه الموارد فقط، بل تتسع لتشمل سياسات مثل "التمويل الموازي" وإعداد "موازنات ملحقة" ففي ظروف النزاعات، تلجأ الحكومات غالبًا إلى إنشاء صناديق طوارئ دفاعية تعمل خارج نطاق الرقابة البرلمانية المعتادة، ويشير تقرير التنمية العربية لعام 2022 إلى أن توالي الأزمات قد أفضى إلى حالة من "الجمود والبطالة الهيكلية" في الموازنات العامة بدول المنطقة، حيث تستحوذ بنود مثل الأجور وخدمة الديون والإنفاق العسكري على أكثر من 80% من الإيرادات العامة في بعض الحالات هذا الواقع يترك أثرًا بالغ السلبية يتمثل في تآكل الاستثمارات الرأسمالية الموجهة للبنية التحتية والتعليم (معهد التخطيط القومي والمعهد العربي للتخطيط، 2022، ص112)

ويمكن فهم هذه المفارقة الاقتصادية بشكل أفضل عبر استعراض التحليل الاقتصادي القائم على "منحنى إمكانيات الإنتاج" (PPF)، والذي يبرز كيف أن إعطاء الأولوية للمجهود العسكري "المدافع" يأتي على حساب تراجع إنتاج وتوفير السلع والخدمات الاجتماعية "الزبد" وهذا يمثل تحولاً قسريًا في هيكل الاقتصاد العام وترجمة مكلفة للغاية لمفهوم تكلفة الفرصة البديلة التي تؤثر سلبًا على مقومات الرفاه البشري والتنمية المستدامة.

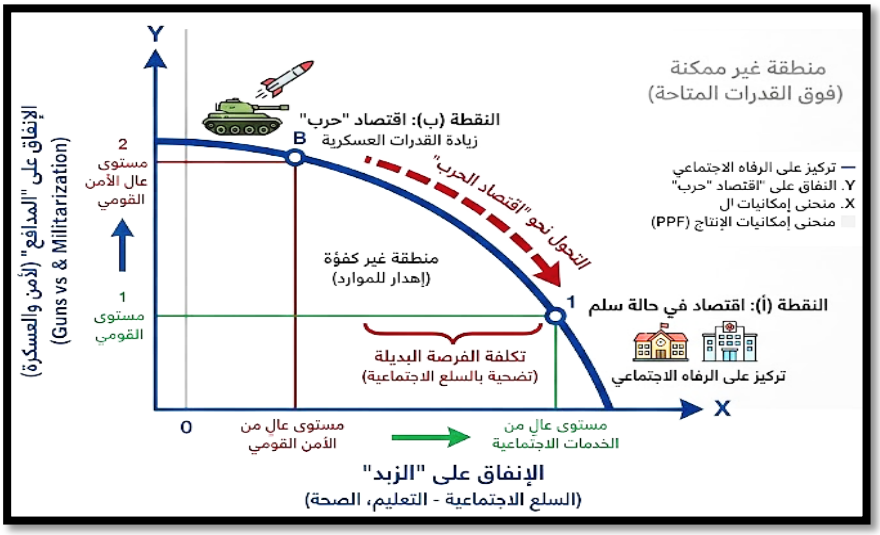

شكل رقم (1) يوضح منحنى إمكانيات الإنتاج (PPF) ومعضلة "المدافع مقابل الزبد"

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى بيانات:

معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام(SIPRI) ، 2025؛ والبنك الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، 2025؛ والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2025.

المحور العمودي (Y) يمثل الإنفاق على "المدافع"، أي المجالات المتعلقة بالأمن والعسكرة، بينما يُظهر المحور الأفقي (X) الإنفاق على "الزبد"، الذي يشمل التعليم، الصحة، والخدمات الاجتماعية. يعكس المنحنى المحدب حدود القدرة الإنتاجية القصوى للاقتصاد باستخدام موارده المتاحة بكفاءة.

النقطة (أ) تشير إلى وضعية يكون فيها الاقتصاد مسالماً ويركز معظم موارده على تعزيز رفاه المواطنين. أما النقطة (ب) فتدل على حالة اقتصاد يعاني من "الحرب أو النزاع"، حيث يتحرك تدريجياً على طول المنحنى لتوجيه المزيد من الموارد نحو إنتاج المدافع، وهو ما يفرض تكلفة الفرصة البديلة عبر تقليص الإنفاق على الجوانب الاجتماعية بشكل كبير.

في الاقتصادات النامية، تتزايد حدة هذه المعضلة بسبب التصاعد المستمر للنزاعات وتنامي "الرياح المعاكسة" التي تعيق جهود تقليص معدلات الفقر، وفقاً لتقرير البنك الدولي لعام 2025 وفي المنطقة العربية على وجه الخصوص، وصلت مستويات العسكرة إلى مرحلة حرجة حيث بلغ إجمالي الإنفاق العسكري الإقليمي نحو 200 مليار دولار في عام 2024، مسجلاً ارتفاعاً بنسبة 15% هذا التصاعد ساهم في تفاقم أزمة العجز الهيكلي وارتفاع مستويات الدين العام. (Gnidehou & Faton, .P9 2025) ، إلى جانب الزيادة في الإنفاق التقليدي على المعدات العسكرية، أخذت الدول تتجه نحو "الإحلال التكنولوجي"، إذ أصبحت الموارد تُحوَّل بشكل أكبر من القطاعات المدنية إلى مجالات مثل الأمن السيبراني العسكري وتطوير تقنيات الذكاء الاصطناعي المستخدمة في الأغراض الحربية هذا التوجه يحرم القطاعات المدنية من الاستفادة الكاملة من الابتكارات التقنية التي يمكن أن تسهم بدورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية يوضح الجدول التالي مقارنة بين معدلات نمو إنفاق الدفاع العسكري والتأثيرات المالية المترتبة عليه خلال الفترة الممتدة من 2024 إلى2025.

جدول رقم (3): تحليل الفجوة بين الإنفاق العسكري والاستقرار المالي (2024- 2025)

النطاق الجغرافي / المؤشر	إجمالي الإنفاق العسكري (مليار دولار)	نسبة النمو السنوي(%)	العبء العسكري (% من الناتج المحلي)	الأثر على الرفاه البشري والحماية
العالم (إجمالي)	2718	%9,4	%2,5	تراجع تاريخي في مخصصات التنمية المستدامة.

الشرق الأوسط	200	%15	%6,2	ضغط حاد على التعليم والسياسات الاجتماعية.
إسرائيل (حالة نزاع)	46,5	%65	%8,8	أعلى زيادة سنوية منذ 1967، وانكماش الموارد المدنية.
أوكرانيا (حالة نزاع)	64,8	%51	%37	عسكرة كاملة للاقتصاد وتوقف خطط التنمية البشرية.

المصدر: إعداد الباحث بالاستناد إلى: (SIPRI Fact Sheet 2025,p.2)؛ (World Bank, GEP 2025, p.167)؛ (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2025، ص457).

وتظهر بيانات عام 2024 المبنية على القيم الحقيقية، أن نسبة الإنفاق العسكري من إجمالي الإنفاق الحكومي العالمي ارتفعت إلى 7.1% يعكس هذا الارتفاع تحولاً في أولويات الدول نحو تعزيز وظيفة الحماية على حساب أدوارها التقليدية في تقديم **الخدمات والرعاية الاجتماعية.**

ويتبين من الجدول المذكور أعلاه أن المناطق التي تشهد نزاعات مباشرة تواجه تصعيداً غير مسبوق في الإنفاق العسكري، مما يؤدي إلى استنزاف كبير للموارد المتاحة على سبيل المثال بلغ العبء العسكري في أوكرانيا 37% وفي إسرائيل 8.8% تشير هذه النسب بوضوح إلى أن قدرة هاتين الدولتين على الوفاء بالتزاماتهما الاجتماعية التقليدية أصبحت شبه معدومة هذا التحول يدفع المجتمعات نحو "عسكرة الانفاق"، حيث تتوجه الموازنات العامة بشكل أساسي لضمان استمرارية العمليات العسكرية، على حساب تحسين جودة الحياة(Knezović & Tkalec, 2025. P8)
واستمرار هذا النهج قد يؤدي إلى تفاقم أزمات الديون في الدول النامية التي تلجأ إلى الاقتراض المستمر لتمويل صفقات السلاح في النهاية، يعني ذلك تحميل الأجيال القادمة عبء ديون متراكمة قد تحرمهم من حقوقهم الأساسية في التعليم، الصحة، والحماية الاجتماعية.
واستخلاصاً فإن إعادة توجيه الإنفاق العام تحت وطأة الصراعات لا يعد مجرد استجابة أمنية مؤقتة بل هو خيار استراتيجي يستنزف الموارد الاجتماعية والاقتصادية، ويهدد بتدهور رأس المال البشري وأنظمة التربية والتنمية وبالنظر إلى أن هذا الإنفاق المتزايد غالباً ما يعتمد على الديون، يصبح من الضروري دراسة آثار عسكرة الاقتصاد على استدامة الديون والسيادة المالية فهناك حاجة ملحة لفهم كيفية

انعكاسات هذا العسكرة قد تؤدي إلى تحويل القوة العسكرية إلى مصدر ضعف اقتصادي وتبعية خارجية طويلة الأمد.

المطلب الثاني ـ الاستراتيجيات التمويلية وإدارة الديون الاستثنائية:

تعتمد الدول المنخرطة في النزاعات المسلحة أو تلك التي تواجه تصاعداً في التهديدات الجيوسياسية على تبني استراتيجيات تمويلية غير تقليدية لضمان تدفق السيولة إلى القطاعات السيادية، متجاوزة بذلك المعايير التقليدية للانضباط المالي وفي إطار التحول نحو ما يُعرف بـ "تمويل النزاعات" تسعى السلطات المالية إلى تعزيز الاقتراض العام واللجوء إلى التمويل بالعجز، وهو ما يؤدي إلى إعادة توزيع إلزامي للموارد الوطنية بعيداً عن المجالات التنموية لصالح الأغراض العسكرية، كما أن تأثير هذه الاستراتيجيات يمتد إلى ما هو أبعد من المستوى المالي، ليطال الأمن المجتمعي ويؤثر سلباً على التماسك الاجتماعي إذ إن تطبيق الضرائب الاستثنائية وتخفيض الإنفاق الاجتماعي بما يخدم دعم الجهود الحربية يؤدي إلى إضعاف الشبكات الاجتماعية، ما يساهم في زيادة هشاشة الفئات الفقيرة وتفاقم معاناتها الاقتصادية. (WileyAuthors, 2025.P23)

ومن أبرز الأدوات المتبعة في هذا السياق يبرز التوسع في الاقتراض العام والاعتماد على التمويل بالعجز عبر التضخم الموجه كآليات أساسية لتلبية ارتفاع النفقات العسكرية حيث تُوجَّه أغلب الموارد المالية لدعم القطاع الدفاعي، مما يزيد من تكلفة الاقتراض للمشروعات المدنية ويؤدي إلى تقليص الاستثمار في قطاعات مهمة مثل التعليم والصحة، وفيما يخص الدول العربية فقد جاء في التقرير الاقتصادي العربي الموحد(2025، ص457) أن التوترات الجيوسياسية أفضت إلى دفع عديد من تلك الدول نحو تجاوز سقف الدين العام لتلبية احتياجات الأمن القومي المتزايدة وقد ترتب على ذلك زيادة الأعباء المرتبطة بخدمة الديون، مما استنزف جزءاً كبيراً من الإيرادات السيادية واضعف إمكانيات تمويل المبادرات المجتمعية والتنموية ونتيجة لذلك، شهدت الهياكل الاقتصادية في بعض الدول الناشئة مزيداً من التآكل، ما جعلها أقل قدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية المتزايدة.

جدول رقم (4): مؤشرات العجز والديون الاستثنائية في مناطق النزاع والتوتر (تقديرات 2024- 2025)

المنطقة/ الدولة	نسبة الزيادة في الدين العام لتمويل الدفاع	العجز المالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي	أثر التمويل على الحماية الاجتماعية
أوكرانيا (نزاع نشط)	+ 80% (تقديري)	%20,6	توقف شبه كامل للبرامج التنموية غير العاجلة.
إسرائيل (نزاع نشط)	+ 15%	%6,7	تحويل مخصصات الرفاه لتعويض كلف الحرب والاحتياط.
منطقة الشرق الأوسط	+ 12%	%5,4 (متوسط)	ضغوط تضخمية تؤدي لتآكل القوة الشرائية للأسر.
الاقتصادات النامية (EMDEs)	+ 8%	%4,8	"رياح معاكسة" تعطل مسارات التنشئة والنمو.

المصدر: إعداد الباحث استناداً إلى بيانات: (SIPRI 2025، ص2)؛ (World Bank, GEP 2025، ص15)؛ (التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2025، ص458).

ومن خلال استقراء بيانات الجدول السابق يتبين أن الاعتماد على استراتيجيات التمويل القائمة على العجز والدين لا يقتصر على كونها قضية تقنية بحتة، بل يمتد ليصبح عاملًا يؤثر بشكل عميق على استقرار المجتمع، فالتضخم الناتج عن تمويل العجز يتحول إلى شكل من أشكال الضريبة الخفية التي تثقل كاهل الطبقات المتوسطة والفقيرة مما يؤدي إلى زعزعة الأمن المجتمعي وتعزيز حالة الاغتراب بين الشباب الذين يشعرون أن مواردهم تستنزف لدعم الحروب بدلًا من الاستثمار في تطوير مهاراتهم المهنية ومعارفهم ووفقًا لتقرير البنك الدولي (GEP,2025، ص167)، فإن هذه الحالة تُنتج دورات متكررة من الفقر والمديونية يصعب الإفلات منها، مما يجعل الدول مكبلة بالتزامات مالية داخلية وخارجية تحول دون تحقيق أهدافها التنموية واستعادة مستويات الرفاه الاجتماعي.

إن هذا الواقع، الذي يُطلق عليه "عسكرة الانفاق"، يحدث اضطرابًا خطيرًا في القيم الاجتماعية، حيث يتم تبرير الإنفاق الدفاعي كضرورة قصوى، بينما يتم تقليل أهمية الإنفاق على قطاعات الحماية والتنمية الاجتماعية باعتبارها عبئًا يمكن تأجيله. فهذه الأولويات الغير مطلوبة تساهم في تراجع جودة الرأسمال البشري بشكل ملحوظ، مما يؤثر سلبًا على مستقبل الأجيال القادمة.

وفي المقابل تؤدي المساعدات العسكرية الدولية دورًا مركزيًا في دعم ميزانيات الدول المشاركة في النزاعات، لكنها كثيرًا ما تأتي بشروط سياسية تعمّق القيود المفروضة على السيادة المالية لهذه الدول وعلى الرغم من أن هذه المساعدات أو القروض العسكرية قد توفر حلولًا مؤقتة لأزماتها المالية، إلا أنها تزيد من معدلات

التبعية المالية وتُعقد الأولويات الوطنية عبر توجيه الموارد المحلية نحو دعم العمليات العسكرية بدلًا من الاستثمار في قطاعات تخص التنمية الاجتماعية، و وصول تدفقات السلاح والمساعدات العسكرية إلى مستويات قياسية في مناطق النزاع الشديد، مما يطيل أمد الحروب ويؤدي إلى تعطيل جهود التعافي الاقتصادي والاجتماعي بناءً على ذلك، يصبح تركيز الموارد على ما يُعرف بـ"اقتصاد الحرب" عاملًا أساسيًا يُضعف النفقات الاجتماعية ويعوق دعم المؤسسات المعنية بالرعاية والتنمية. (Gnidehou & .P22 (Faton, 2025

وعليه فإن استراتيجيات تمويل النزاعات بما تتضمنه من اقتراض مفرط وتمويل بالعجز والاعتماد على المساعدات الخارجية لا تقتصر تأثيراتها على استنزاف الموارد الحالية، بل تمتد لتثقل كاهل الأجيال القادمة بديون سيادية طويلة الأمد وتداعيات شاملة على القطاعات الاجتماعية والتعليمية إن استمرار هذا الوضع المالي المعقد يطرح تساؤلات جوهرية بشأن قدرة هذه الدول على العودة إلى مسار التنمية المستدامة بعد انتهاء الصراعات المسلحة وبالتالي، تظهر الحاجة الماسة لإجراء دراسة معمقة لتحليل تأثير عسكرة الإنفاق على استدامة الرأسمال البشري ونظم الحماية الاجتماعية بهدف فهم مدى الضرر الناتج عن تفضيل الميزانيات العسكرية على حساب رفاه المجتمع ومستقبله.

المبحث الثالث ــ التداعيات الاقتصادية والاجتماعية للتحول نحو اقتصاد الحرب :

هناك عديد من الأبعاد الإنسانية والاجتماعية الناتجة عن التحول نحو "اقتصاد الحرب" يُعتبر التحول في هيكل الإنفاق العام عملية تتجاوز كونها مجرد قرار اقتصاديّ أو تقنيّ، إذ يتعدى تأثيره إلى إعادة صياغة العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بين الدولة والمجتمع. ففي الوقت الذي تشهد فيه الترسانات العسكرية توسعًا مستمرًا، مستنزفةً أكثر من2.7 تريليون دولار كما ورد سابقاً تتراجع في المقابل الاستثمارات في نظم الرعاية الاجتماعية التي تُعدّ عنصرًا أساسيًا لاستدامة التنمية البشرية وتعزيز الأمن المجتمعي، هذا النمو القياسي في الإنفاق العسكري، الذي بلغ نسبة زيادة سنوية تُقدّر بـ 9.4% كأعلى معدل منذ عقود، يعكس ظاهرة تُعرف باسم "عسكرة الانفاق" هذه الظاهرة تجعل الاقتصادات مضطرة لاستغلال كامل إمكانياتها الإنتاجية، مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الفرص البديلة مقابل رفاه الإنسان. (الشافعي، 2025، ص11)

المطلب الأول ـ الآثار الاقتصادية الكلية والضغوط الهيكلية:

تتجه التحولات الأساسية في الاقتصاد العالمي المعاصر نحو تزايد عسكرة الانفاق، الأمر الذي يفاقم التوترات الجيوسياسية ويثير تقلبات اقتصادية حادة تهدد ثبات الاقتصادات القومية، لا سيما في الدول الصاعدة ، حيث لم يعد التقدم في المصروفات الدفاعية مجرد خيار سياسي بل أصبح عبئًا اقتصاديًا يضغط على الموارد الحكومية مما ادى إلى ارتفاع مديونية الدول وتدهور الاستثمارات في رأس المال البشري، مع التأكيد على أن تسارع النفقات الحربية يعرض الاستقرار الاجتماعي وأمان المجتمعات لخطر متنامٍ.

وتوضح الإحصاءات ان معدلات التوسع الاقتصادي العالمي من خلال تقرير "آفاق الاقتصاد العالمي" الصادر عن البنك الدولي إلى أن التقلبات الجيوسياسية تسببت في تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي بشكل واضح، خاصة في البلدان النامية والاقتصادات الوليدة، حيث أدى استمرار حالة الغموض الدولي واضطراب مسارات الإمداد إلى تراجع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وانحسار ثقة المستهلكين والأسواق، ما أحدث ضغوطًا تضخمية متزايدة على العملات المحلية، أما بخصوص الدول العربية فقد أبان التقرير الاقتصادي العربي الموحد (2025) أن التوترات الإقليمية ساهمت في زيادة فجوة الموازنات العامة نتيجة لانخفاض العائدات الضريبية وارتفاع متطلبات الأمن والخدمات اللوجستية كما عزز هذا الواقع من ضعف العملات المحلية وقلل من مستوى معيشة السكان الذين يواجهون موجات من الغلاء وتراجع شبكات المساندة الاجتماعية. (الهيئة العربية للدراسات الاستراتيجية، 2025)

المنبع الحقيقي لهذا التحول يكمن في سيطرة مفهوم "الأمن الصارم" الذي يروج لعسكرة الانفاق كخيار أساسي لتحقيق الثبات في خضم الاضطراب الدولي إلا أن المخرجات الفعلية لهذا التوجه تظهر تراجع الاستثمارات الموجهة لرأس المال البشري فعلى سبيل المثال، إن إنفاقًا عالميًا بمتوسط 334 دولارًا لكل فرد سنويًا على الدفاع كما سبق الذكر قد يعرقل بصورة مباشرة تحقيق التطور المستدام ورفع مستوى المعيشة، هذا الخلل يخلق دورة مستمرة من الضعف الاقتصادي والاجتماعي، إذ يؤدي تضخم الديون العمومية الناتج عن المخصصات العسكرية إلى زيادة كلفة الاستدانة لاحقًا وتضييق قدرة الحكومات على تلبية الاحتياجات الاجتماعية العاجلة بالتالي، تتحول المجتمعات المتضررة إلى بيئات تغذي الصراعات والمظاهرات الشعبية كنتيجة مباشرة لتآكل أنظمة الحماية والتنمية.

جدول رقم (5): تطور مؤشرات الإنفاق العسكري العالمي لعام 2024

المؤشر الإحصائي	القيمة / النسبة المئوية	المصدر
إجمالي الإنفاق العسكري العالمي	2718 مليار دولار (نحو 2.7 تريليون)	(SIPRI, 2025, 1)
نسبة الزيادة السنوية الحقيقية	9,4% (الأعلى منذ عام 1988)	(SIPRI, 2025, 1)
العبء العسكري العالمي (% من الناتج المحلي)	%2,5	(SIPRI, 2025, 1)
نسبة الإنفاق العسكري من الإنفاق الحكومي	%7,1	(SIPRI, 2025, 1)
متوسط نصيب الفرد العالمي من الإنفاق العسكري	334 دولار	(SIPRI, 2025, 1)

المصدر: إعداد الباحث استنادًا إلى بيانات معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، بعنوان "اتجاهات الإنفاق العسكري العالمي لعام 2024"، الصادر في أبريل 2025.

ويُظهر الجدل الاستقرائي الأخير نموًا متسارعًا لما يُعرف بـ"الهيمنة العسكرية" على الموارد السيادية العالمية، حيث بلغ الإنفاق العسكري مستوى قياسيًا وصل إلى 2.7 تريليون دولار، مع تسجيل معدل نمو سنوي يبلغ 9.4%، وهو الأعلى في أكثر من ثلاثة عقود هذا الارتفاع لا يقتصر على كونه طفرة عابرة في الإنفاق الدفاعي بل يعكس طبيعة الضغوط الهيكلية التي تثقل كاهل ميزانيات الدول وتؤكد هذه المعطيات بروز مفهوم "العقد الأمني الجديد"، حيث يتم تحويل ما يزيد على7% من إجمالي الإنفاق الحكومي العالمي إلى قطاع التسلح ما نتج عنه من ضغوطات ملموسة على القطاعات الحيوية الأخرى كالصحة والتعليم، ما أسفر عن تدهور مستمر في "رأس المال البشري" فالتمويل الذي كان يفترض توجيهه إلى مشروعات التنمية المستدامة وتحسين البنية التحتية الاقتصادية والاجتماعية يُعاد توزيعه نحو الإنفاق العسكري، وهو ما يسهم في إضعاف فرص النمو الاقتصادي على المدى الطويل وتآكل الأسس الضرورية للتنشئة السليمة للأجيال القادمة(World Bank, 2025,15).

وعند النظر في هذه التطورات نجد أن التحديات الناتجة عن تفاقم الديون الحكومية والعجز المالي المرتبط بالسباق نحو التسلح لا تظل حبيسة التقارير الاقتصادية أو التحليلات المحاسبية، بل تصب في خلق أزمات اجتماعية تضرب دعائم العقد الاجتماعي وتُشير تقارير البنك الدولي (GEP 2025) إلى أن الأعباء الاقتصادية لهذه الديناميكيات، مضافةً إلى ارتفاع التضخم الجنوني الناجم عن ما يُعرف بـ"اقتصاد

الحرب" تؤدي إلى انخفاض القدرة الشرائية بشكل ملحوظ وتجعل الأسر تكابد مشقة كبيرة لتلبية احتياجاتها الأساسية ومع ارتفاع الأعباء العسكرية لتصبح مساوية لـ2.5% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي يزداد ضعف المجتمعات ويزداد معها تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للفئات الأكثر هشاشة.

ولذلك تتضح التكلفة الحقيقية لتحوّل التركيز الاقتصادي نحو العسكرة وهي تكلفة تتجاوز الأرقام والإحصاءات إلى إحداث أضرار جسيمة تطال إمكانية بناء مجتمعات قادرة على التقدم بسلام واستقرار ومن هذا المنطلق، يتطلب الأمر مقاربة تحليلية أعمق تجمع بين الجوانب السوسيولوجية والاقتصادية لاستيعاب التداعيات المتشابكة لهذا التحول وتأثيراته على النسيج الاجتماعي والبنى الإنسانية ولا يمكن فصل أزمات الموازنات الحكومية عن تلك التي تثقل كاهل الأسر البسيطة في محاولاتها لتلبية احتياجاتها الأساسية وبالتالي، تظهر الحاجة المُلِحة للانتقال من دراسة "الضغوط الهيكلية العامة" إلى استكشاف أثر "اقتصاد الحرب" على الاستنزاف الاجتماعي، ومعدلات الفقر والبطالة، وما تخلّفه النزاعات المسلحة من انتكاسة كبيرة للمكاسب التنموية المحققة على مدار السنوات السابقة.

المطلب الثاني ـ الانعكاسات الاجتماعية وتآكل مؤشرات الأمن الإنساني:

يشير التحول نحو عسكرة الاقتصاد أو ما يعرف بـ "العسكرة الهيكلية"، إلى تغيير جوهري في أولويات الدول، حيث توجه الموارد من القطاعات ذات الفائدة الاجتماعية إلى الإنفاق الدفاعي المستهلك وفقاً لمبدأ "تكلفة الفرصة البديلة"، فإن كل وحدة مالية تُوجه نحو التسلح تُقتطع من قطاعات التنمية البشرية وحسب تقرير صندوق النقد الدولي لعام 2025، تسببت العسكرة المفرطة في تزاحم الاستثمار، مما أدى إلى تصاعد تكاليف التمويل وتقليص الفرص أمام المشاريع المدنية، خاصة الصغيرة والمتوسطة.

وهـــذا التأثير يمتد إلى الاستحواذ على الموارد الطبيعية والتقنية للأغراض العسكرية مما يعرقل الابتكار الأخضر والتحول الرقمي، وهما ركيزتان للتنمية المستدامة ضمن رؤية2030 ووفق معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (2025)، أسفرت زيادة الإنفاق العسكري بنسبة 9.4% عام 2024 عن أزمات تمويلية طالت الخدمات العامة نتج عن ذلك تراجع في جودة الحياة بسبب خفض موازنات الرعاية الصحية، مما أدى لزيادة الوفيات الناتجة عن أمراض يمكن الوقاية منها (Akadiri .P16 et al., 2025)

وأوضحت تقارير منظمة الصحة العالمية لعام2024 أن تحول الاستثمار من القطاع الطبي إلى الدفاعي تسبب في فجوات كبيرة بقطاعات الصحة والتكنولوجيا، وسبب ما يسمى بـ "البطالة الهيكلية"، حيث يعاني الناس من شح الخدمات الأساسية بجانب الفقر المادي بإضافة لذلك أدت عسكرة الاقتصاد إلى تعميق التفاوت الطبقي، حيث تنتفع "نخب الحرب" بمزايا مالية ضخمة من عقود التسلح، بينما تعاني الطبقة الوسطى من تراجع قدرتها الشرائية بفعل "التضخم العسكري" ووفق البنك الدولي(2025)، فإن تحويل الموارد إلى التسلح أضعف الأمن الغذائي عبر تقليل دعم الزراعة وتسخير النقد الأجنبي للإنفاق العسكري أدى هذا إلى خلق حالة من الأمن المناقض للأمن الشامل فبات الأمن يتمحور حول الدولة بدل المواطن.

أما سوق العمل فتعد البطالة الهيكلية أبرز التبعات السلبية لعسكرة الاقتصاد، إذ تركز الصناعات الدفاعية على رأس المال والتكنولوجيا أكثر من العمالة الكثيفة ووفق التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2025، يأتي الاستثمار العسكري على حساب قطاعات توظف أعداداً كبيرة من العمالة، مثل البناء والزراعة هذا الاتجاه يدفع إلى "الهجرة "، حيث تنحرف كفاءات علمية ومهندسون نحو التطبيقات العسكرية بدلاً من التصنيع المدني، مما يحد من الابتكارات التنموية وبتزايد الإقصاء الاقتصادي تفقد المجتمعات قدرتها على مواجهة الأزمات، مما يعزز هشاشتها على الأصعدة الاجتماعية والاقتصادية والأمنية.

جدول رقم (6): مؤشرات الاختلال التنموي والاجتماعي في ظل عسكرة الانفاق (تقديرات 2024-2025)

معيار المقارنة الإحصائي	الدول ذات التوجه العسكري (اقتصاد الحرب)	الدول ذات التوجه التنموي (اقتصاد الرفاه)	الفجوة التنموية المحققة
نسبة الإنفاق العسكري من الناتج المحلي(GDP)	8,5% - 16%	1,2% - 2,5%	زيادة بنسبة 600%
نصيب الفرد من الإنفاق الصحي السنوي (متوسط)	145 دولاراً	920 دولاراً	عجز بنسبة 84%
معامل الارتباط بين الإنفاق الدفاعي والبطالة	طردي قوي (+ 0,75)	عكسي (- 0,40)	خلل في سوق العمل
حصة الدين العام المرتبط بقطاع الأمن والدفاع	38% من إجمالي الدين	أقل من 4%	عبء مالي على الأجيال

المصدر: إعداد الباحث بناءً على بيانات: معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، أبريل 2025؛ والبنك الدولي، تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، يونيو 2025؛ والتقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2025.

ويكشف الجدول عن التفاوت الكبير في الرفاهية الناتج عن العسكرة. فبينما توجه دول الرفاه معظم إنتاجها القومي لقطاعات كالصحة والتعليم، تستنزف الدول المتأزمة حتى 16% من ناتجها المحلي لميزانيات الحرب، مما يخفض الإنفاق الصحي للفرد إلى 145 دولارًا فقط. كما يظهر معامل ارتباط إيجابي (+0.75) أن أولوية اقتصاد الحرب تسبب ارتفاع البطالة عبر تحويل الموارد من القطاعات المدنية المنتجة. إضافة لذلك، تراكم الديون العامة للإنفاق العسكري يصل إلى38%، ما يضع عبئًا على الأجيال القادمة بدل ترك إرث من البنى التحتية المتقدمة.

والتحول نحو "اقتصاد الحرب" ليس ضرورة حتمية بل قرار سياسي واقتصادي يحمل تكاليف اجتماعية كبيرة هذا التوجه يُظهر أن القوة العسكرية دون اقتصاد مدني قوي ومجتمع صحي ومتعلّم تصبح عبئًا يُضعف الدولة داخليًا بدلاً من حمايتها.

واستعادة التوازن التنموي تتطلب "خارطة طريق" تعيد تعريف الأمن القومي ليشمل الأمن الإنساني والغذائي والمعرفي كما يجب تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على العسكرة مع إيجاد مصادر تمويل لدعم الصحة والتعليم، للحفاظ على العقد الاجتماعي في العصر الحالي، معيار قوة الدولة يقاس بقدرتها على تحسين حياة شعبها وضمان الاستدامة للأجيال القادمة بعيدًا عن التدهور المالي والاجتماعي.

الخاتمة:

انتهت الدراسة إلى أن الاتجاه نحو "اقتصاد الحرب" في ضوء التوترات الجيوسياسية الحالية يُعد أكثر من مجرد تدبير مالي عابر أو رد فعل لحالة مفاجئة، بل يجسد تغييراً بنيوياً جوهرياً يعيد تشكيل أولويات الدولة الوطنية على حساب "الأمن البشري" بمفهومه الواسع. يُشكل هذا التغيير إرهاقاً متواصلاً وخفياً لموارد التنمية الاجتماعية؛ إذ بيّنت المؤشرات الرقمية والتحليلات المقابلة أن الانجذاب المفرط نحو التسلح يقود حتماً إلى تآكل الكفاءات البشرية، ويوهن شبكات الحماية الاجتماعية ويُضعف مقدرة التجمعات على التأقلم والصمود أمام المِحَن الاقتصادية والمناخية القادمة. كما أوضح تحليل التقارير أن استمرار سيطرة المنطق الحربي بديلاً عن المسار التنموي يؤدي لبروز "فجوة الرفاه" تتسع بمرور الوقت، ما يُقيد السيطرة الاقتصادية للدول عبر تكدس التزامات عسكرية طويلة الأجل لا تُنتج عوائد بقدر ما تستنزف الفوائض التي كان بالإمكان توجيهها نحو الإبداع المدني بالتالي، فإن مواجهة هذه الاختلالات واستعادة التوازن بين مقتضيات الكبح العسكري ومتطلبات التطور المُستدام يُمثل التحدي الأعظم لصُناع القرارات في القرن الحادي والعشرين ويتطلب

هذا الواقع استكشاف خيارات اقتصادية وتبني تصورات سياسية استباقية، من شأنها حماية غد الأجيال وضمان استمرار التنمية عوضاً عن الرهن الدائم لصالح صراعات الوقت الراهن، ولم يعد الأمان الحقيقي مرتبطاً بحجم القوات المسلحة وحسب بل يكمن في مقدرة الدول على تأسيس تجمعات تتمتع بالعافية والمعرفة والإبداع القادرة على مقارعة التحديات بوقار واعتمادية في عالم دائم التحول يبحث عن الثبات.

أهم النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج المهمة التي تؤيد فرضيات البحث، من أبرزها:

1- وجود علاقة طردية بين تصاعد النزاعات وتراجع مؤشرات التنمية الاجتماعية.

2- ظهور "الاستنزاف الاجتماعي" وتفاقم مشكلة الفقر الهيكلي طويل الأمد.

3- تزايد الأعباء المالية المستمرة وزيادة الديون غير المنتجة في مجال الدفاع.

4- فشل قطاع الصناعات العسكرية في حل مشكلات البطالة الهيكلية.

5- تدهور جودة رأس المال البشري نتيجة تقليص الإنفاق على قطاعي الصحة والتعليم

أهم التوصيات:

استناداً إلى النتائج المذكورة، يقترح البحث التوصيات التالية:

1- ضرورة تأسيس حد أدنى للإنفاق الاجتماعي من خلال تشريعات وطنية ملزمة.

2- أهمية تعزيز آليات الشفافية والرقابة البرلمانية على الميزانيات الدفاعية للدول المحاربة.

3- اعتماد استراتيجيات للتنمية الدفاعية المتوازنة مع الابتكار مزدوج الاستخدام.

4- تنفيذ الدبلوماسية الوقائية واتفاقيات الحد من التسلح على الصعيدين الإقليمي والدولي.

5- توجيه الفوائض المالية الناتجة عن تقليل التوتر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بالدول.

بيان تضارب المصالـــح:

يُقر المؤلف بعدم وجود أي تضارب مالي أو علاقات شخصية معروفة قد تؤثر على العمل المذكور في هذه الورقة.

الـهـوامـــش:

1. وليد حباس، "الاقتصاد السياسي للعسكرة والحروب: القوة في الشمال والصراعات في الجنوب"، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، 2025.
2. معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام (SIPRI)، "اتجاهات الإنفاق العسكري العالمي لعام 2024"، ورقة معلومات، أبريل 2025.
3. شياو لينغ ونان تيان، "ورقة معلومات معهد ستوكهولم: اتجاهات الإنفاق العسكري العالمي لعام 2024"، منشور في مجلة حكامة، المجلد 11، 2025.
4. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (وآخرون)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2025"، العدد 45، القاهرة، فبراير 2026.
5. الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (وآخرون)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2025"
6. المعهد العربي للتخطيط (الكويت) ومعهد التخطيط القومي (القاهرة)، "تقرير التنمية العربية: النمو الاقتصادي العربي في ظل الأزمات"، الإصدار السادس، سبتمبر 2022
7. علي المزوغي تيبار، "دور الدبلوماسية الاقتصادية في تعزيز العلاقات الدولية الاقتصادية"، الأكاديمية الليبية للدراسات العليا، (مقبول للنشر في يناير 2026)
8. ورقة معلومات صادرة عن معهد ستوكهولم(ترجمة مجلة "حكمة")،"اتجاهات الإنفاق العسكري 2024"
9. صندوق النقد العربي (وآخرون)، "التقرير الاقتصادي العربي الموحد2025"، العدد45، فبراير 2026
10. الهيئة العربية للدراسات الاستراتيجية. (2025). اقتصاد الحرب وتحولات النظام الدولي المعاصر. القاهرة: دار الفكر العربي، مصر.
11. عبدالله، محمود علي. (2025). العسكرة الاقتصادية وأثرها على التنمية المستدامة في الدول العربية. مجلة الدراسات الاقتصادية العربية، المجلد 17، العدد 2، القاهرة، مصر.
12. الزبيدي، خالد بن صالح. (2025). الإنفاق العسكري وإعادة توزيع الموارد في الاقتصاد المعاصر. عمّان: دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن.
13. إدريس، سعيد نوح. (2026). اقتصاديات الصراع الدولي وتأثيرها على الاستقرار الاجتماعي. مجلة العلوم السياسية الدولية، المجلد 19، العدد 1، ليبيا.
14. الشافعي، منى حسن. (2025). تداعيات عسكرة الإنفاق العام على التنمية البشرية. مجلة الاقتصاد والتنمية، المجلد 10، العدد 3، القاهرة، مصر.

- World Bank, "Global Economic Prospects," Washington, DC, June 2025.
- World Bank, "Global Economic Prospects: Conflicts and Fragility 2025," Washington, DC, June 2025.

- International Monetary Fund (IMF), "Global Financial Stability Report: Financial Stability in the Face of Geopolitical Tensions," Washington, DC, 2025.
- World Health Organization (WHO), "The Impact of Armed Conflicts on Sustainable Health Systems," Geneva, 2024.
- United Nations Development Programme (UNDP), "Human Security Report 2024: The Cost of Militarization in Developing Countries," New York, 2024, p. 118.
- World Bank, "World Development Report 2023: Conflict, Security, and Development," Washington, DC.
- International Monetary Fund (IMF), "Government Finance Statistics Manual (GFSM)," Reclassification Mechanisms under Emergency Conditions Update.
- United Nations Development Programme (UNDP
- World Bank, "Global Economic Prospects,"
- Gnidehou, Mingnimon Ghislain & Faton, Charles Yédéhou. (2025). Military Expenditure and Economic Growth in African Countries: The Role of Institutional Quality. Discover Sustainability, Vol. 6, Article 343, Springer Nature, Germany.
- Knezović, Sandro & Tkalec, Marina. (2025). Defense Spending, Conflict and Economic Growth in Europe. Peace Economics, Peace Science and Public Policy, Vol. 31, No. 4, , De Gruyter, Germany.
- Akadiri, S. Saint et al. (2025). Resource Wealth, Defence Spending, and Environmental Degradation in Nigeria. Journal of Economic Structures, Vol. 14, Springer, Germany.
- Geng, Y. et al. (2026). Military Expenditure and Economic Growth in Newly Democratized Countries. International Journal of Social Economics, Emerald Publishing, United Kingdom.
- Guns and Roses Study Authors. (2025). Guns and Roses: Hard Power, Soft Power and Economic Growth. Economic Affairs Journal, Wiley, United Kingdom.